

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 84 صاحب الحايوان المتليف . قُلْنَا (مَا لَمْ يَنْدَشَأْ ذَلِكَ عَنْ تَعَدُّ مِنْ صَاحِبِ الْحَيَوَانِ أَوْ تَقْصِيرِ) ; لِأَنَّه إِذَا اتَّلاَفَ الْحَيَوَانُ شَيْئًا وَكَانَ ذَلِكَ بِتَعَدُّ مِنْ صَاحِبِهِ أَوْ تَقْصِيرِ يَكُونُ بِمَا اتَّلاَفَ الْحَيَوَانُ ضَامِنًا وَإِلَيْكَ الْمِثَالُ . لَوْ أَطْلَقَ شَخْصٌ حَيَوَانَهُ فِي مَزْرُوعَاتِ آخَرَ يَكُونُ ضَامِنًا بِمَا يُتْلَفُ الْحَيَوَانُ . وَلَوْ رَأَى إِنْسَانٌ حَيَوَانَهُ وَهُوَ فِي مَزْرُوعَاتِ آخَرَ وَلَمْ يَمْنَعَهُ فَيَكُونُ ضَامِنًا بِكُلِّ مَا يُحْدِثُهُ الْحَيَوَانُ مِنَ الْأَضْرَارِ ; لِأَنَّه يَكُونُ مُتَعَدِّيًا فِي الْحَالِ الْأُولَى وَمُقْصِّرًا فِي الْحَالِ الثَّانِيَةِ (رَاجِعُ الْمَادَّةَ 929) . وَلَوْ تَرَكَ إِنْسَانٌ حَيَوَانَهُ مُطْلَقًا فِي الطَّرِيقِ الْعَامِّ وَهُوَ مَا لَا يُطْلَقُ فِي الشُّوَارِعِ فَأُتِيَ بِمَالٍ أَوْ قَتَلَ إِنْسَانًا فَتَلَاَزَمَهُ دِيَّةُ الْقَتْلِ أَوْ قِيَمَةُ الْمَالِ الْمُتْلَفِ وَقَدْ وَرَدَ فِي الْمَادَّةِ (929) أَنَّ صَاحِبَ الثَّوْرِ النَّطُوحِ وَالْكَلابِ الْعَقُورِ يَكُونُ ضَامِنًا بِمَا أُتْلَفَاهُ فِيهَا إِذَا تَقَدَّمَ إِلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ مَحَلَّتِهِ أَوْ قَرِيْبَتِهِ بِقَوْلِهِ : حَافِظُ عَلَيَّ حَيَوَانِكَ وَلَمْ يُحَافِظْ عَلَيْهِ . (الْمَادَّةُ 95) : الْأَمْرُ بِالتَّصَرُّفِ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ بِاطِّلْ هَذِهِ الْمَادَّةُ قَدْ أُخِذَتْ مِنْ الْمَجَامِعِ الْمَمْلُوكِ هُوَ مَا مَلَكَهُ الْإِنْسَانُ سِوَاءَهُ أَوْ كَانَ عِيَانًا أَوْ مَنَافِعَ (رَاجِعُ الْمَادَّةَ 125) وَيُفْهَمُ مِنْهَا أَنَّه إِذَا أَمَرَ شَخْصٌ آخَرَ بِالتَّصَرُّفِ فِي مِلْكِ الْآخَرَ فَأَلْأَمْرُ غَيْرُ صَاحِبِهِ وَلَا يُتْرَكُ تَبُّ عَلَيْهِ حُكْمٌ مِنَ الْأَحْكَامِ ; لِأَنَّه لَمْ يَكُنْ الْأَمْرُ الْبَاطِلُ وَغَيْرُ الصَّحِيحِ بِمَنْزِلَةِ الْمَشُورَةِ وَالنَّصِيحَةِ فَلَا يُتْرَكُ تَبُّ بِحَقِّ الْأَمْرِ حُكْمٌ . لَوْ أَمَرَ شَخْصٌ آخَرَ بِأَنْ يَأْخُذَ مَالَ إِنْسَانٍ أَوْ يُلْقِيَهُ فِي الْبَحْرِ أَوْ يَحْرِقَ لِيَسَّ أَحَدَ النَّاسِ ، أَوْ يَذْ بِحَ شَاةً لِآخَرَ فَأَخَذَ الْمَالَ أَوْ أَلْقَاهُ أَوْ مَزَّقَ اللَّيْسَ أَوْ ذَبَحَ الشَّاةَ فَالضَّمَانُ عَلَيَّ الْفَاعِلِ دُونَ الْأَمْرِ (رَاجِعُ الْمَادَّةَ 151) . فَعَلَيْهِ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ حَقُّ الْإِلَادَةِ عَائِدَ عَلَيَّ آخَرَ بِأَنَّه أَمَرَ شَخْصًا بِإِتْلَافِ مَالِهِ فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ مَا لَمْ

يَكُونُ مُجْبِرًا (رَاجِعُ الْمَادَّةَ 1007) . أَمَّا لَوْ أَمَرَ إِنْسَانٌ آخَرَ
بِإِتْلَافِ مَالِ إِنْسَانٍ وَالْمَأْمُورُ لَا يَعْلَمُ إِلَّا أَنْزَلَهُ مَالُ الْأَمْرِ
وَأَنَّ الْأَمْرَ صَحِيحٌ فَيَحِقُّ لِلْمَأْمُورِ بِعَدْوَانِهِ أَنْ يَضْمَنَ الْمَالُ
الْمُتْلَفَ أَنْ يَرْجِعَ بِهِ عَلَى الْأَمْرِ بِتَقْريره إِيَّاهُ . كَذَلِكَ لَوْ
أَمَرَ إِنْسَانٌ مَدِينَهُ بِأَنْ يُلْقِيَ الدِّينَ الْمُطْلُوبَ لَهُ مِنْهُ فِي
الْبَيْتِ فِيمَا أَنْ هَذَا الْأَمْرَ لَمْ يَكُنْ مُضَافًا لِمَالِ يَمْلِكُهُ
الْأَمْرُ فَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ فَإِذَا أُلْقِيَ الْمَأْمُورُ بِالْمَقْدَارِ الَّذِي
يُسَاوِي الدِّينَ إِلَى الْبَيْتِ فَيَكُونُ قَدْ غَرَّ بِبِنَفْسِهِ وَأَضَاعَ
الْمَيْلَ الْغُلْبَةَ عَلَى نَفْسِهِ . كَذَلِكَ لَوْ أَمَرَ إِنْسَانٌ بِنِزَاءٍ
بِفَتْحٍ بِبَابٍ فِي حَائِطٍ وَفَعَلَ الرَّجُلُ ثُمَّ عَلِمَ بِأَنَّ الْحَائِطَ
لَيْسَتْ لِلْأَمْرِ فَالضَّمَانُ عَلَى الْمَأْمُورِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِهِ
عَلَى الْأَمْرِ . أَمَّا إِذَا قَالَ الْأَمْرُ : افْتَحْ لِي بَابًا فِي حَائِطِي أَوْ
كَانَ سَاكِنًا فِي الْبَيْتِ الَّذِي فِيهِ الْحَائِطُ وَقَالَ افْتَحْ بَابًا فِي
هَذِهِ الْحَائِطِ فَلَا بِنِزَاءٍ أَنْ يَرْجِعَ بِالضَّمَانِ عَلَى الْأَمْرِ . كَذَا
لَوْ أَمَرَ رَجُلٌ وَلَدَهُ بِأَنْ يُتْلِفَ مَالَ إِنْسَانٍ وَأَتْلَفَهُ
فَالضَّمَانُ يَتَرْتَّبُ بِحَقِّ الْمُتْلِفِ وَلَا يَتَرْتَّبُ